الفصل العشرون

رجل أفعال

محطة الكهرباء الوحيدة التي تزود بلدة بيكاليفو بالتدفئة من أفرانها، أغلقت في 15 مايو/أيار 2009م. وكان صاحب المصنع قد وقَع في ديون لشركة غازبروم بناء على أمر بقيمة أربعة ملايين ونصف مليون دولار، وفي روسيا بوتين لحسابات غازبروم دائمًا الأسبقية. بيكاليفو ذات العشرين ألف نسمة، هي بلدة واحدة أنشئت في عام 1957م شرقي بطرسبورغ، مع مؤسسة واحدة من خدمات الاقتصاد السوفييتي، وكان يتألف من ثلاثة مصانع متشابكة تصنع الإسمنت والبوتاس والألومينا، ومركبًا كيميائيًّا يستعمل في صهر الألومنيوم، وكانت معيشة المدينة بأكملها، في زمن الاتحاد السوفييتي كما هو الحال اليوم، تعتمد على المصانع، واليوم خُصخصت المصانع إلى ثلاث شركات منفصلة كانت تصارع حتى قبل أن تبدأ الأزمة في سبتمبر/أيلول. تعثرت بسبب إرث التخطيط المركزي، والنزاع المعقد على الأسعار في أعقاب الأزمة المالية العالمية، ولم يعد الإنتاج في بيكاليفو كافيًا للحياة اقتصاديًّا[1]. مصنع الإسمنت أغلق أولًا في أكتوبر/تشرين الأول 2008م، وسرَّح مئات العمال، ثم تبعه مصنع البوتاس إذ أغلق في فبراير/شباط، وفي مايو/أيار تلاه مصنع الألومينا، الذي يمتلك أيضًا محطة توليد الكهرباء. واضطر أكثر من 4500 عامل في المصانع الثلاثة إلى أخذ إجازة غير مدفوعة الأجر، أو ترك العمل نهائيًّا. عقب ذلك ناشد حاكم المنطقة- الذي لا يزال يعرف باسم حاكم لينينجراد، على الرغم من تغيير اسم المدينة إلى بطرسبورغ- ديمتري ميدفيديف للتفاوض على القرار في وقت مبكر من فبراير/شباط، ولكن شيئًا من هذا القبيل

لم يحدث، ومن ثم تحوَّل السخط المتصاعد من إغلاق محطة الكهرباء إلى ثورة، وخرج السكان في المدينة إلى الشوارع.

نفى المحافظ الاحتجاجات، قائلًا إن النقابات في البلدة كانت تحرض فقط لإحداث أزمة، وإن كل المدينة أغلقت الماء الساخن للصيانة، وأوضح- كما لو كان إزعاجًا مؤقتًا- «أما بالنسبة إلى الحرارة، حسنًا، لا أعتقد أنها مطلوبة كثيرًا خلال فصل الصيف»[2]. في يوم 20 مايو/أيار، اقتحم بضع مئات من السكان اجتماعًا طارئًا في مكتب رئيس البلدية، مطالبين لا بالمياه الساخنة فقط ولكن أيضًا بوظائفهم وبدفع رواتبهم. ولكن المسؤولين في المدينة ليس لديهم من السلطة على المصانع أكثر مما لدى السكان، فأصحابها أباطرة من ذوي المليارات، ولديهم من المشكلات المالية ما يزيد كثيرًا على مشقة تتعرض لها بلدة نائية في الشمال. وكان من بينهم أحد أكثر الرجال ثراء في البلاد، أوليغ ديريباسكا، وهو من حكم القلة الذي نجا في نهاية عصر يلتسين، وله اليوم مكانة مرموقة في عهد بوتين.

عندما أخفق اقتحام مكتب رئيس البلدية في حل أي شيء، خرج السكان باحتجاجهم إلى الطريق الفيدرالي الرئيس الذي يمتد من فولوغدا إلى نوفايا أدوغا، بالقرب من بطرسبورغ، وأغلقوا الطريق عدة ساعات، وتسببوا بأزمة سير امتدت 250 ميلًا. كان الاحتجاج أحد الاحتجاجات التي اجتاحت البلد؛ من بايكالسك حيث نظم العمال إضرابًا عن الطعام بسبب عدم صرف رواتبهم في مصنع للورق، إلى فلاديفوستوك، حيث اندلعت الاحتجاجات بعد الرسوم الجديدة على استيراد السيارات التي دمَّرت القسم الأكبر من بيع السيارات المستعملة من اليابان. رصد الكرملين علامات الاستياء بانتباه، ونصَّب ميدفيديف وكبار مساعديه برنامجًا على أجهزة الحاسب الخاصة بهم لتعقب الاضطرابات، والتي تبين المناطق المضطربة وفقًا لمجموعة من التدابير التي شملت قياس شعبية رئيس الوزراء الجديد في كل منطقة[3].

بيكاليفو لم تكن أسوأ حالًا من مدن أخرى مكافحة، لكن الاحتجاجات المتصاعدة هناك أصبحت أكثر وضوحًا؛ ودفعت بوتين إلى التصرف، أو ربما جرى التركيز عليها لجعله يتصرف إذا لزم الأمر.

في 4 يونيو/حزيران ذهب بوتين إلى بيكاليفو، واستدعى أصحاب المصانع المغلقة لمقابلته وتوبيخهم علنًا أمام عامة الشعب الذي كان يتابع التلفاز؛ قال لهم موبخًا حين قابلهم- على مرأى ومسمع كل كاميرات التلفاز في الكرملين-: «لماذا لم تعالجوا هذا من قبل؟ تراكضتم كالصراصير عندما قلت إنني قادم». وفي الخارج طوَّق مئات السكان المصنع حيث عقد الاجتماع، منتظرين تحت المطر كلمة تنزل عليهم من السماء. كان بوتين يرتدي معطفًا رماديًّا واقيًا من المطر، وقميصًا حُلَّت أزراره عند العنق، مستندًا إلى الطاولة وهو يغلي ازدراء. «لقد اتخذتم هذا الشعب، الآلاف من الناس، رهائن لطموحاتكم، وعدم مهنيتكم، وربما جشعكم. شيء غير مقبول على الإطلاق».

وأومأ إلى كومة صغيرة من أوراق الاتفاق الذي أنجز قبل وصوله: هل وقَّع الجميع على ذلك؟ كان يحدق في ديريباسكا الملتحي، الذي تضررت ثرواته من جراء الأزمة الاقتصادية، فأجاب أحدهم نعم، ولكن ديريباسكا أومأ بارتباك. في الواقع لم يكن ثمة أية وثيقة تحتاج إلى توقيع، ولكنه استدعاه إلى مقدمة الغرفة ليهينه على مرأى كل الناس، والأهم أمام متابعي التلفاز الذين سيتابعون الأخبار في تلك الليلة، ويتعجبون من قوة إرادة رئيس الوزراء. قذف بوتين بقلمه على الأوراق، فالتقطه ديريباسكا، وتظاهر بالاطلاع على النص قبل أن يخربش موقعًا، وقبل أن يبتعد منصرفًا، نادى عليه بوتين قائلًا: «أعد لي قلمي». وفي الخارج بدأ العمال يتلقون رسائل نصية على هواتفهم، جاءت من مصارفهم، تعلمهم أن رواتبهم غير المدفوعة- أكثر من مليون دولار- ستودع في نهاية اليوم، وكان بوتين قد حرص على ذلك.

قبل عدة شهور، بدا بوتين وكأنه مفصول، إذ كان يعمل في كثير من الأحيان في مكان إقامته في نوفو- أوجاريوفو أكثر مما يعمل في مكتبه الذي جدد حديثًا في مبنى الحكومة، البيت الأبيض، وفوَّض أحد نوابه، إيجور شوفالوف، لمتابعة شؤون الحكومة يومًا بيوم، وقد

استمرت صياغة الميزانية الجديدة للدولة عدة شهور، في حين كان ينتظر البيروقراطيون القرارات التي يبدو أنه لم يكن على عجلة في إصدارها[4]، وعلى الرغم من الأداء الذي أظهره في بيكاليفو، فإنه ظل يقظًا للتهديد السياسي الذي تمثله الأزمة الاقتصادية والوصفة العلاجية لها. في اليوم نفسه الذي اقتحم به بوتين بيكاليفو، حذر ميدفيديف أن الوقت لم يحن بعدُ للاحتفال، مع أنه قد مرَّ أسوأ ما في الأزمة وتم تجاوزه، لكن بوتين هو من يعرف متى يكون الناس بحاجة إلى قليل من العون.

أظهر المشهد أن بوتين لا يرغب أن تفلت مقاليد السيطرة من بين يديه؛ لا لميدفيديف ولا للناس الذين احتشدوا في الشارع، وكان توبيخه لأصحاب المصانع قاسيًا، لكن بدا واضحًا أيضًا أنه لن يسمح للرعاع بأن يؤسسوا سابقة لنشر المظالم ضد الحكومة، وقد كان ديريباسكا يفهم اللعبة، وتقبَّل الإذلال العلني له لأنه يعرف أنه ثمن التميُّز الذي يحظى به بين نخبة الكرملين، حتى إنه لم يكن هو الأسوأ في صفقة إعادة تشغيل المصانع: فالمورِّد الرئيس لمادة النيفيلين التي يحتاجها المصنع في بيكاليفو، سينيت، اضطر إلى بيعها بخسارة، وقد توسط بوتين حتى في تفاصيل تزويدها، التي سلمتها الخطوط الحديدية التي يرأسها الرفيق القديم لبوتين من بطرسبورغ، فلاديمير ياكونين. المورِّد فوسآجرو توسع حالًا في مقتنياتها لتشمل مصنع أباتيت للأسمدة لميخائيل خودوركوفسكي الذي اتهم بسرقته.

كان أهم وأحدث مساهميه الرجل الذي وافق على أطروحة بوتين المثيرة للجدل في عام 1997م، فلاديمير ليتفينينكو، فلا الاتفاق على إعادة فتح بيكاليفو قدَّم شيئًا لحل المشكلة الأساسية مع الإنتاج هناك، ولا نقص الطلب على الألومنيوم، الذي تضاعف مع الأزمة الاقتصادية، لكن ذلك لم يكن المسألة.

كان ديريباسكا قد تلقى بالفعل المليارات على صورة قروض ائتمان لإعادة هيكلة ديونه المتعثرة، وحصل كذلك على قرض إضافي للحفاظ على بقاء الإنتاج مستمرًّا في بيكاليفو، ومع ذلك أكد كبار رجال الأعمال الآخرون وجوب حلِّ أية أزمات يمكن أن تثير الاضطرابات العامة قبل أن يضطر بوتين إلى التدخل وإضافة نقاط جديدة على خط سير غضبه. وبدلًا من

استخدام الأزمة الاقتصادية فرصة لمعالجة نقاط الضعف الكامنة في اقتصاد البلاد- وهو ما أوضحه ميدفيديف في بيان على الإنترنت في سبتمبر/أيلول أسماه (روسيا إلى الأمام!)- كثف بوتين من دوره موزعًا أخيرًا لموارد البلاد، معاقبًا أولئك الذين عارضوا رؤيته حول كيفية صرف الأموال، ومكافئًا أولئك الذين ساروا على نهجه.

عندما أنشأت الحكومة آلية لتوزيع الأموال من حزمة التحفيز في عام 2009م، قرر بوتين من جانب واحد الشركات التي ستحصل عليها، وكانت هذه هي الطريقة التي يتعامل بها بوتين مع رجال الأعمال، من خلال الاتصالات والصفقات، وليس من خلال اقتصاد متحرر يكون فيه القرار للسوق في اتخاذ القرارات.

السيطرة الشخصية لبوتين على السياسة الاقتصادية سببت الارتباك في بعض الأحيان، حتى حين كان يتبجح في بيكاليفو في مايو/أيار، كان المستشارون الاقتصاديون في الكرملين يضعون اللمسات الأخيرة على اتفاق مع الولايات المتحدة لدفع مساعي روسيا المتعثرة للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، وقد انتقد بوتين نفسه استبعاد روسيا من منظمة التجارة العالمية WTO. وبعد أن حققت المحادثات تقدمًا، أعلن بوتين في وقت لاحق وبعد أيام فقط، وعلى نحو مفاجئ، أن روسيا ستواصل السعي لإقامة تحالف اقتصادي مع روسيا البيضاء وكازاخستان، والانضمام معًا إلى منظمة التجارة العالمية كتلةً واحدة. لم يكن لهذا الانقلاب أي معنى اقتصادي؛ لأن علاقات روسيا في التجارة الخارجية مع أوروبا والولايات المتحدة أكثر مما هي مع غيرهم، ولكن ربط مساعي روسيا بكتلة تجارية لم تتأسس قد يؤخر العضوية إلى أجل غير مسمى، وهو يكشف عن الانقسامات داخل الكرملين. ألكسي كودرين، الذي لا يزال وزيرًا للمالية في حكومة بوتين، حاول ثلاث مرات في ذلك الأسبوع أن يتحدث مع بوتين حول الإعلان، لكن لم يستطع لا هو ولا ميدفيديف أن يقنع بوتين بهذا[5].

بدلًا من الانفتاح الاقتصادي الروسي لمواجهة الأزمة العالمية، استسلم بوتين للغرائز الشعبوية والاكتفاء الذاتي، وهلل له المتشددون الذين يعتقدون أن تقلبات السوق العالمية يمكن التلاعب بها لمعاقبة روسيا، وقد فعل ذلك لأنه يعتقد أنه قد اختار أفضل طريق

للانتعاش. كانت الأزمة الاقتصادية مدمرة لروسيا، لكن تمكنت تدابير الطوارئ في الكرملين من تجنب الانهيار التام، وفي منتصف عام 2009م ارتفع سعر النفط مرة أخرى، وخفَّت بعض الضغوط على الميزانية؛ واستعاد الروبل بعض قيمته، وبدأ سوق الأسهم بتعويض خسائره.

بحلول عام 2010م بدأ الاقتصاد الروسي بالتنامي، يتقدم بقوة أكثر من اقتصادات أوروبا والولايات المتحدة. بعيدًا عن تشجيع تبني التحديث الاقتصادي الكامل، أقنعت الأزمة بوتين فقط أن الأمن الاقتصادي لروسيا يكمن في نظام السيطرة الذي أنشأه على يديه وبقوة إرادته. والتوقعات المتشائمة بأن بوتين ونظامه لا يمكنهم النجاة من الاضطراب الاقتصادي والسياسي ثبت أنها كانت مبالغًا فيها إلى حد كبير.

في 28 سبتمبر/أيلول 2009م التحق الرئيس التنفيذي لشركة غازبروم، أليكسي ميلر، بالمسؤولين المحليين والإقليميين للاطلاع على تلة تطل على وادي إيميريتي جنوب سوتشي، السهل النهري الواسع الذي وافق عليه بوتين بصفته أحد الموقعَين الرئيسَين لدورة الألعاب الأولمبية الشتوية. قبل أقل من خمس سنوات مضت كانوا هناك لحفر الأرض لإقامة محطة جديدة لتوليد الكهرباء، والتي ستصبح أكبر بناء يرى بوضوح على المشهد الساحلي، يتصدره شعار الشركة. ضرورة بناء محطة للطاقة يؤكد مدى التخلف الذي كانت عليه المنطقة؛ فكونها منطقة أحبها القادة السوفييت، خصوصًا ستالين الذي بنى قصرًا ريفيًّا هناك، فإن المنتجعات هبطت إلى حالة سيئة حتى قبل انهيار الاتحاد السوفييتي. ومع أن الازدهار كان يخص فئة المستهلكين المتنامية، فقد اندفع ملايين الروس لقضاء عطلات رخيصة في تايلاند، وتركيا، وسيناء، وأصبحت سوتشي راكدة، تركوها وراءهم غالبًا تغرق في الظلام.

بعد الفوز بدورة الألعاب الأولمبية، قرر بوتين العودة بسوتشي- التي يتذكرها عندما زارها أول مرة في السبعينيات حين كان شابًّا- إلى مجدها السابق، ولم يكن للأزمة الاقتصادية أي أثر في خنق تلك الطموحات، بل كانت ردًّا عليها. مع سوتشي، أحيا التراث السوفييتي العملاق، بمشروع عملاق كتلك المحاولات التي أضفت طابعًا صناعيًّا على الاتحاد السوفييتي، وكانت هذه هي الانتصارات الأيديولوجية لذاكرة بوتين التاريخية؛ بدءًا من

استصلاح الأراضي البِكر إلى تعزيز الإنتاج الزراعي في الخمسينيات، وصولًا إلى الخط الرئيسي بايكال – آمور، أو BAM، في السبعينيات.

كما هو الحال في الحقبة السوفييتية، كان الهدف أيديولوجيًّا بقدر ما هو اقتصادي، ودليلًا على تقدم البلاد وهيبتها في العالم، حتى وإن استهلكت المشاريع موارد هائلة. أصبحت سوتشي أكبر مشروع للبنية التحتية منذ انهيار الاتحاد السوفييتي، وإن لم يكن المشروع الوحيد: إذ وافق بوتين على 20 مليار دولار لتطوير فلاديفوستوك في الشرق الأقصى، من ضمنه جامعة على جزيرة في الميناء الذي كان منطقة عسكرية مغلقة، وجسر معلق يربط الجزيرة بالمدينة، استعدادًا لقمة اليومين في عام 2012م لدول منطقة آسيا والمحيط الهادئ للتعاون الاقتصادي؛ وأنفق 7 مليارات دولار لإعادة بناء كثير من قازان كي تتمكن من إجراء مسابقة الألعاب الجامعية لعام 2013م، وهي مسابقة تقام كل سنتين، ولا ترقى إلى المرتبة الدولية ولكن لتسويغ خطة إعادة تطوير مكلفة للمدينة. الفورة الناجمة من تأمين دورة الألعاب الأولمبية، شجعت بوتين على استضافة نهائيات كأس العالم عام 2018، واعدًا ببناء الملاعب في المدن الاثنتي عشرة أو ترميمها، ومن ضمنها الموجود في قازان الذي يمكن أن يستخدم للألعاب الجامعية، وآخر في سوتشي الذي يمكن أن يكون موقع الافتتاح والختام في عام 2014م. كل هذه المشاريع تخدم أغراضًا متعددة لبوتين؛ إذ تشهر روسيا بأنها قوة عظمى، وتوفر حوافز اقتصادية لاقتصاد متعثر، وتستغني عن موارد الدولة لأولئك الموجودين في المواقع من أجل مزيد من الأرباح.

كان بوتين مهتمًّا بسوتشي لدرجة الهوس خلال ولايته في رئاسة الوزراء، حتى إن الأولمبياد كانت تسمى المشروع المدلل لديه، فالمشروع ليس مظهرًا من مظاهر قوته فقط، وإنما أيضًا أداة لإبقائه. عيَّن أحد المقربين والأكثر ثقة من المستشارين، ديمتري كوزاك، لإدارة المشروع، وأنشأ شركة حكومية جديدة، هي أوليمبستروي؛ لبناء الأماكن التي تحتاج إليها سوتشي. علق بوتين الرقابة القانونية والتشريعية للبناء بمرسوم، ومن ذلك مسائل التكلفة والأثر البيئي في منطقة حددتها اليونسكو مركزًا يحتاج إلى حماية؛ لكونها «المناطق

الجبلية الكبيرة والوحيدة في أوروبا التي لم تشهد تأثيرًا جوهريًّا لفعل الإنسان عليها»[6]، وأكد أيضًا السيطرة الرسمية على توزيع العقود الممنوحة لبناء الملاعب الأولمبية. ورَأَس مجلس الرقابة في وكالة تنمية الدولة (Vnesheconombank)، التي تنهي تأمين الاعتمادات للغالبية العظمى من المشاريع، التي يقررها مقاولو بوتين أيضًا.

في حفل وضع حجر أساس لغازبروم، لم يُقَل كثير عن الشركات التي ستبني المصنع أو خط الأنابيب، ولم يقَل شيء عن الرجال الذين يمتلكونها، وكان المقاول المكلف ببناء خط الأنابيب يدعى سترويغازمونتازه، ولم يكن له وجود قبل عام. كانت الشركة قد خرجت من الأزمة الاقتصادية في عام 2008م، منتزعة 400 مليون دولار من مختلف الشركات التابعة لغازبروم والمقاولين من الباطن الذين بنَوا شبكة واسعة من خطوط الأنابيب في البلاد. وكان الرجل الذي يقف خلف سترويغازمونتازه، صديق بوتين في لعبة الجودو أيام شبابه، أركادي روتنبرغ، وهو اليوم يستثمر دوره في الشركة الحكومية لحصر الفودكا روسبيرتبروم، محولًا هذا الدور إلى ثروة (أحد مصانعه ينتج علامة تجارية جديدة هي بوتنكا، تصغير ساخر لاسم بوتين، وسرعان ما أصبحت واحدة من العلامات التجارية الأكثر شعبية وربحًا في روسيا[7]).

دخول روتنبرغ مجال الأنابيب جعله من الأثرياء على نطاق جديد، وسرعان ما ذهب عدد من مشاريع توسعة غازبروم إلى شركته؛ ابتداءً من بناء نورث ستريم، خط الأنابيب الذي أوقع جيرهارد شرودر في شرك الفضيحة، إلى خط الأنابيب الذي يوفر الحرارة لمجمع الجزيرة الجديد الذي أقام فيه بوتين في فلاديفوستوك. وفي عام 2010م احتل روتنبرغ وشقيقه بوريس آخر مركزين على لائحة فوربس لأغنى مئة روسي، بقيمة 700 مليون دولار لكل منهما. كان أركادي روتنبرغ منعزلًا، حتى إنه لم يجر أي مقابلة حتى بدأ ثراؤه بين الأثرياء الروس يثير التكهنات حول المصدر الملحوظ لثروته، وقد اعترف في مقابلة مع كوميرسانت[8]: «نحن لم نأت من الشوارع».

مشاريع بوتين العملاقة هي وحدها التي رفعت روتنبرغ، ففي عام 2010م تولى مع ابنه الشركة التي تشيد محطة للطاقة فوق القرية الأولمبية المستقبلية، وحصل على العقد تلو الآخر للألعاب، حتى وصل إلى واحد عشرين عقدًا، بقيمة إجمالية تبلغ نحو 7 مليارات دولار، المبلغ الذي يعادل التكلفة الكاملة لدورة الألعاب الأولمبية الشتوية لعام 2010م في فانكوفر.

لم ينكر أن صداقته مع بوتين ساعدته على الصعود النيزكي، لكنه وصف علاقتهما بأنها من باب الواجب والعبء، وكما قال مدربهم في الجودو؛ مسألة ثقة. قال للصحيفة: «إن معرفة المسؤولين الحكوميين ذوي المستوى الرفيع، لا تصيب أي شخص بأذى، لكن بكل تأكيد لا تساعد أي شخص أيضًا. هذا ليس ضمانًا، وأكرر، بوتين له عدد من الأصدقاء غير أولئك الذين نالوا الشهرة والنجاح اليوم. علاوة على ذلك كل شخص لسبب ما ينسى المسؤولية الكبيرة لمثل هذه الصداقة، وهي بالنسبة إلي مسؤولية حصرًا، فأنا أحاول أن أتصرف بطريقة بحيث لا يمكن أن أخونه أبدًا».

ما دامت حكومة بوتين وزعت العقود دون مناقصات عامة ومراقبة عامة، فقد ذهبت الأغلبية الساحقة لهؤلاء؛ من مثل روتنبرغ الذي رفَّعه بوتين، وفلاديمير ياكونين، رئيس السكك الحديدية الروسية، الذي أشرف على أكبر وأغلى مشروع على الإطلاق: السكك الحديدية التي تربط الساحل بالجبال، حيث ستعقد ألعاب التزلج، والمشروع الذي أطلق عليه (الطريق المشترك)، وكان يعد أعجوبة هندسية تغلبت على التحديات الجيولوجية الضخمة، أما النقاد فقد نظروا إليه على أنه مشروع نفايات ملتبس، خلق كارثة بيئية في أحد الوديان الضخمة الهادئة. السكة الحديدية تحاذي الضفة اليسرى لنهر مزيمتا، واسمه من كلمة (البرية) في لغة الوبخ المنقرضة، التي كانت سائدة في الجبال قبل أن تحتل الإمبراطورية الروسية المنطقة في القرن التاسع عشر. يمتد الطريق السريع بموازاة ذلك، وطريق قديم بمسربين على الضفة اليمنى. ممر النهر يضيق جدًّا في الأماكن التي تدخل فيها السكة الحديدية بأنفاق بطول أربعة وعشرين ميلًا تقريبًا من أصل ثلاثين ميلًا (تبلغ جميعها اثني عشر نفقًا، من بينها نفق يمتد لما يقرب من ثلاثة أميال)، أو تصعد فوق الجسور، ومئات من

الأرصفة النهرية التي تقودك إلى النهر أو إلى ضفتيه، والتي لا يمكن أن تغيِّر من طبيعة النهر الهائجة. وقد شن دعاة البيئة حملة للطعن في المشروع، لكن بوتين علَّق أيضًا القوانين التي توقف العمل به، وتعرض دعاة البيئة المحتجون للمضايقة، وزج بعضهم في السجن.

أجرت السكك الحديدية الروسية عقودًا فرعية مع كثير من الشركات التي ترتبط أيضًا بأصدقاء بوتين، ومن بينها بناء جسر إس كي موست، وقد اشترى أغلبية حصة تلك الشركة في وقت لاحق غينادي تيمتشينكو.

منذ البداية، فسد نظام البناء الأولمبي بسبب التأخير في الإنجاز، الذي تبعه حالًا زيادةُ النفقات، وهو ما اضطر بوتين إلى التدخل ثلاث مرات، يستخدم القوة في بعض الأحيان للمضي قدمًا في المشروع، وقد فصل مديري أولمبستروي؛ زاعمًا استياءه من بطء التقدم في العمل، وارتفاع النفقات. الأولوية التي وضعها بوتين للألعاب دعت إلى تجاوزات ضخمة في النفقات؛ فقد أصبحت أولوية ملحة وليس لها أي رصيد مالي، وكثيرون تجاوزوا الحد المسموح به؛ لأن توزيع العقود كان مبهمًا، ولا مساءلة.

كان هناك أدلة صارخة على الفساد، مع عمولات ضخمة تدفع من العقود، لكن على الرغم من التوبيخ العلني للمسؤولين بسبب تكاليف الفساد وأخطاره، لم يفعل بوتين شيئًا لمعاقبتهم عندما كانت تعرض عليه؛ ففي عام 2009م اشتكى علنًا فاليري موروزوف، رجل أعمال موسكو، من أن فلاديمير ليشيفسكي، المسؤول في مكتب الكرملين لشؤون الرئاسة، قد طلب منه 12 بالمئة من قيمة العقد البالغة 500 مليون دولار لتجديد مستشفى (مصح) تملكه الحكومة في سوتشي، وقد دفع إما نقدًا أو عن طريق شركة خارجية، لكن عندما شعر بالضغط عليه للخروج من الصفقة، ذهب إلى الشرطة الذين رتبوا له شَرَكًا في سليفوفيتسا، مطعم البيرة غير البعيد عن الكرملين، حتى إنه ربط كاميرا خفية في حزامه لتسجيل الدفعة النقدية الأخيرة البالغة خمسة ملايين دولار. أخذ ليشيفسكي الدفعة النقدية، ثم انصرف دون إلقاء القبض عليه، وقد تسببت له هذه الحيلة التي أخفقت بالإحباط، فجاهر بالقضية، وتوجه مباشرة إلى مكتب ديمتري ميدفيديف، وبصورة غير مباشرة توجه إلى الصحافة

البريطانية والروسية، فأحال ميدفيديف القضية إلى التحقيق، لكنها ماتت ببطء بعد عامين[9]، وبدلًا من أن تفتح النيابة العامة تحقيقًا في شركة موروزوف، هرب موروزوف إلى بريطانيا، وشرع يفصل اتهاماته في استمارة مطولة بغية طلب اللجوء السياسي الذي حصل عليه. كان الدرس واضحًا لكل من يجرؤ على تحدي النظام.

الرجل الذي فعل ذلك، سيرجي ماجنيتسكي، توفي في زنزانة سجن ماتروسكايا تيشينا في موسكو 16 نوفمبر/تشرين الثاني 2009م، وكان قد نقل إلى هناك لتلقي علاج طبي طارئ لالتهاب البنكرياس والمرارة، وكان قد مضى عليه في السجن عام تقريبًا- الحد الأقصى للاحتجاز دون محاكمة- بتهم الاحتيال الضريبي الهائل الذي كشف عنه وأدلى به إلى السلطات، وبدلًا من نقل الرجل المريض إلى مستشفى السجن، اقتاده ثمانية حراس إلى زنزانة انفرادية، وقيَّدوا يديه، وضربوه بالهراوات.

كان وقتها في السابعة والثلاثين فقط، مدقق حسابات، ويفتقر إلى الجاذبية، ولا يوحي بأنه يمثل تهديدًا قويًّا لنظام بوتين؛ فهو يمثل جيل ما بعد الحقبة السوفييتية الذي نشأ في ظل روسيا الجديدة، وتلقى تعليمًا عاليًا ومهنيًّا، وهو أب لطفلين، ومن الذين آمنوا بـ(دكتاتورية القانون) التي وعد بها بوتين، ونهاية (العدمية القانونية) التي تحدث عنها ميدفيديف. بعد إلقاء القبض عليه في عام 2008م، كان واثقًا أن القانون سيحميه في نهاية المطاف، ولكنه بدلًا من ذلك أمضى أسبوعًا تلو الأسبوع ينقل من زنزانة قذرة إلى أخرى، ولم يسمح له برؤية زوجته وأمه سوى مرة واحدة فقط في أثناء الاحتجاز، وقد احتفظ بيوميات دقيقة عن الانتهاكات التي تجشمها، فضلًا عن التدهور المطرد لحالته الصحية، ولتمرير الوقت قرأ المسرحيات المأساوية لشكسبير[10].

سرعان ما أصبح علاجُه في السجن، ثم وفاته، في طي النسيان، كما طوى كثيرين غيره في النظام القضائي البشع في روسيا، حيث قتل خمسة آلاف من السجناء في تلك السنة، لكن ماجنيتسكي كان قد عمل عند راعٍ قوي، ويليام برودر، أحد المستثمرين الأجانب البارزين

في البلاد، وكان في وقت مبكر المشجع لرئاسة بوتين، مؤمنًا بالإصلاحات الاقتصادية التي تعهد بها، ولكن بعد ذلك أصبح أحد خصومه اللدودين.

جمع برودر ثروة استثمرها في أسهم الشركات الروسية، ثم استخدم تلك الأسهم للضغط من أجل الحوكمة الجيدة والشفافية. كان عالي الصوت وعدوانيًّا، وغالبًا ما يقاضي الشركات، مع أنه كان تقريبًا يخسر دائمًا في المحكمة، وكان يشعر أنه يشاطر بوتين هدفًا مشتركًا لجعل الاقتصاد الروسي اقتصادًا تنافسيًّا بعد فساد القلة الأوليغارشية في التسعينيات. في عام 2005م رُفِض إدخاله إلى مطار موسكو وهو ما لم يكن متوقعًا، وألغيت تأشيرته بحجة أنها مسألة تتعلق بالأمن القومي. إستراتيجية الاستثمار العدوانية لبرودر كانت قد تجاوزت بعض الخطوط، ربما شملت تلك التجاوزات شركة غازبروم أو سورجوت، وكلتاهما على صلة وثيقة ببوتين، لكنه لن يعرف أي واحدة منهما بكل تأكيد، وأعرب عن أمله في البداية أن يكون كان خطأ سيعالَج على وجه السرعة، وناشد رجالًا كان يعتقد أنهم حلفاؤه في الكرملين، لكن بحلول عام 2007م، كانت النيابة العامة قد التفتت إلى مكاتب شركته في موسكو، فبدأ برودر بهدوء بتجريد أصول صندوقه الاستثماري، أرميتاج كابيتال، ونقله إلى لندن.

في يونيو/حزيران دهم نحو أربعة وعشرين ضابطًا من وزارة الداخلية المكتب الهيكلي للأرميتاج في موسكو، واستولوا على سجلات الشركة: الشهادات والوثائق والأختام والطوابع للشركات القابضة التي تتكون منها سنداتها ووثائقها.

مع نهاية العام أعيد تسجيل ثلاث شركات لمالكين جدد، في ظروف غامضة، وجميعهم مجرمون مدانون، وقدَّم هؤلاء المالكون طلبات ضرائب مستردة بقيمة 230 مليون دولار، ومُنحت في يوم واحد في ديسمبر/كانون الأول. تحول برودر إلى شركة قانونية في موسكو، فايرستون دونكان، ليعرف ماذا حدث، وكان المحاسب الذي فكَّ النظام المعقد هو سيرجي ماجنيتسكي، وقد أدلى بشهادته أمام لجنة التحقيق الحكومية، محددًا ضباط وزارة الداخلية والمفتشين والقضاة، ومفتشي الضرائب الذين دبروا سرقة أختام الشركة، والتهرب من دفع

الضرائب لاحقًا. فأمرت الوزارة بإجراء تحقيق في السرقة، وعينت المحقق الأول الرئيس الرائد الذي اتهمه ماجنيتسكي بتدبير تلك السرقة، أرتيوم كوزنتسوف، وبعد ثمانية عشر يومًا اعتقل ماجنيتسكي.

وفاة ماجنيتسكي صدمت النخبة في روسيا؛ فقد اعتادوا منذ زمن طويل على التدابير القاسية المتخذة ضد النشطاء السياسيين ورجال الأعمال المارقين، لكن ماجنيتسكي لم يكن أيًّا منهم، حتى وإن كان برودر يمثل تهديدًا لمصالح سلطوية لشخص ما، لكن ماجنيتسكي كان بكل وضوح كبش الفداء. كشفت وفاته عن مؤامرة كبيرة من الانتهاكات وسوء المعاملة حول القضية التي حقق بها، وحول القبض عليه واحتجازه، والإخفاق في معالجة تدهور حالته الصحية، والضرب الأخير الذي أودى بحياته.

ديمتري ميدفيديف، أيضًا، بدا مصدومًا، وقد أوضحت حالات قليلة أيضًا (العدمية القانونية) التي كان يعتقد أنها تعيق مستقبل الاقتصاد الروسي، فأصدر أمرًا للنائب العام بإجراء تحقيق وتأسيس فريق عمل لمراجعة القضية على نحو مستقل، وتعيين محامين حقوقيين بارزين من أولئك الذين همشهم بوتين كثيرًا عندما كان في الكرملين. في ديسمبر/كانون الأول فصل ميدفيديف عشرين مسؤولًا من إدارة السجون، على الرغم من أن معظمهم جاؤوا من مناطق بعيدة، باستثناء أحدهم كان له كل الصلة بعلاج ماجنيتسكي في أثناء الاعتقال. في غضون ذلك سخَّر برودر موارده في تعقب العائدات الضريبية التي تقارب 230 مليون دولار، وكان المحقق الرئيس قد اشترى شقتين تبلغ قيمتهما أكثر من مليوني دولار (سجلتا باسم والديه)، واشترى كذلك سيارة مرسيدس بنز، وسيارة رانج روفر، وسيارة لاند روفر، تزيد قيمة كل واحدة منها على راتبه السنوي الذي لا يتجاوز عشرة آلاف ومئتي دولار.

المرأة التي كانت في مكتب الضرائب والتي وافقت على الحسومات، كان لديها عقار في موسكو، ودارة (فيلا) على شاطئ البحر في دبي، و11 مليون دولار مودعة في الخارج باسم زوجها، بحسب محققي برودر. وإذ لا يزال البيروقراطيون المتورطون يعملون حتى اليوم خلف مكاتبهم الرسمية، فذلك يعني أن اختلاس الأرميتاج تكرر مئات المرات، وربما آلاف

المرات. لم يكشف ماجنيتسكي فقط أعمال الفساد بين عدد قليل من المسؤولين، لكنه كشف أيضًا فساد النظام بأكمله.

بالنسبة إلى ميدفيديف فإن هذه القضية التي جاءت بعد أشهر فقط من شعاره (روسيا إلى الأمام!)، مثَّلت فرصة لتكون مثالًا في معاقبة المتورطين في الاختلاس ووفاة محاسب بريء. التحقيق الرسمي، مع ذلك مضى في صمت حتى جعل برودر من القضية قضية دولية مشهورة، بتقديمه التماسًا إلى الكونغرس في الولايات المتحدة والبرلمانات في أوروبا لفرض عقوبات على ستين شخصًا من الذين شاركوا فيها.

عشية الذكرى السنوية الأولى لوفاة ماجنيتسكي، أعلن مكتب المدعي العام خلاصة تحقيقاته، وكانت درامية كأي شيء يشن ميدفيديف هجومًا عنيفًا عليه: أعلنت النيابة العامة منتصرة، أن ماجنيتسكي هو العقل المدبر للاختلاس الذي كشفه هو.

استغرق فريق العمل الذي كلفه ميدفيديف لتقديم تقريره النهائي أكثر من عامين، وقدم معدو التقرير الرئيسون تقريرهم في أثناء لقاء لهم مع ميدفيديف في الكرملين، وخلصوا في تقريرهم إلى أن اعتقاله كان غير قانوني، ووفاته كانت جريمة، والتحقيق ما هو إلا غطاء، والمحاكم متعاونة عن سابق إصرار. اعترف ميدفيديف في الاجتماع أن الجرائم ارتكبت، ولكنه غير قادر على فعل أي شيء حيال ذلك. وفي اليوم التالي رفضت وزارة الداخلية، المسؤولة ظاهريًّا رئيسًا وقائدًا، تقرير الفريق، وعدَّته غير ذي أهمية، ثم أعلن مكتب المدعي العام أنه بعد التحقيق الشامل ستفتح قضية جنائية ضد ماجنيتسكي بتهمة التهرب الضريبي، ولم يسبق أن وضعت السلطات رجلًا ميتًا في قفص الاتهام حتى في أسوأ المحاكمات الصورية (للفزع الكبير) التي حدثت في الثلاثينيات، بل إنهم استدعوا أمه للإدلاء بشهادتها في المحكمة.

الولايات المتحدة، في عهد الرئيس أوباما على وجه الخصوص، كان يحدوها أمل مفرط في رئاسة ديمتري ميدفيديف، ورأت في انتخابه تحولًا تطوريًّا في التنمية السياسية

في روسيا، وقد وعد أوباما بـ(إعادة ضبط) العلاقات بعد النهاية الكارثية لسنوات بوش. وعلى الرغم من واقعيتهم بالهيمنة السياسية التي انتهجها بوتين، خرج أوباما ومساعدوه عن مسارهم لمغازلة ميدفيديف مباشرة، وفقًا للبروتوكول، وأعربوا عن أملهم أن يعيد بناء أسس السلطة السياسية بنفسه مع مرور الوقت. «لدى بوتين قدم واحدة على الطريقة القديمة في ممارسة الأعمال التجارية»، قالها أوباما عن بوتين دون دبلوماسية قبل أسابيع من لقائه المقرر بالزعيم الجديد والزعيم البالغ الأهمية، لكنه مع ميدفيديف يأمل في الانتقال إلى عهد جديد.

لم يكن أحد في البيت الأبيض أو في وزارة الخارجية لديه أية أوهام بأن يعمل ميدفيديف دون موافقة بوتين على المسائل المهمة للدولة، ولكن يبدو أن الاحتضان الأولي يبشر بإعطاء نتائج. في عام 2009م التقى الزعيمان للتفاوض على معاهدة ستارت جديدة، لتحل محل الاتفاق الذي فاوض عليه بوتين مع جورج بوش في عام 2002م، نحو مزيد من خفض الترسانات النووية بين البلدين. ميدفيديف- كما فعل بوتين ذات مرة- ساعد الولايات المتحدة في أفغانستان، وسمح للأمريكيين ببدء سحب الآلاف من العتاد (وليس الأسلحة) من خلال السكك الحديدية عبر الأراضي الروسية[11]، وعندما قُدم دليلٌ على أن إيران وضعت برنامجًا سريًّا لتخصيب اليورانيوم، انضمت روسيا إلى الولايات المتحدة في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وصوتت لفرض عقوبات جديدة على الاقتصاد الإيراني.

تخلى أوباما عن خطط لنشر نظام دفاع صاروخي في جمهورية التشيك وبولندا، وبهذا يكون قد تنازل عن إحدى المكاره لروسيا، وكان قد أثار النشر ذاته الغضب العارم لبوتين قبل خطابه في ميونيخ عام 2007م. وقللت إدارة أوباما من الجهود الأمريكية في دعم التغيير الديموقراطي في أوكرانيا وجورجيا، التي- بكل الأحوال- لم تنجح كثيرًا في أي مكان، وظلت جورجيا حليفًا مقربًا لأمريكا، ولكنها حليف منكسر بعد الحرب في عام 2008م. وفيكتور يانوكوفيتش، الذي انتصر بالتزوير في أوكرانيا في عام 2004م، انقلب، ونجح في استغلال اقتتال خصومه وهزيمة يوليا تيموشينكو في انتخابات نزيهة في فبراير/شباط 2010م، حيث

حوكمت وأرسلت إلى السجن بتهمة- ويا للسخرية- التفاوض مع بوتين على اتفاق يضع حدًّا لمنع الإغلاق الثاني للغاز الطبيعي في فصل الشتاء من عام 2009م. (إعادة الضبط) بدت فعالة، لكن الارتفاع في درجة حرارة العلاقات لم يصل إلى بوتين نفسه، وسرعان ما برَّدت أحداث أخرى هذا التوجه الدافئ.

فقط بعد شهرين من توقيع ميدفيديف وأوباما معاهدة ستارت الجديدة في أبريل/ نيسان 2010م، كشف مكتب التحقيقات الفيدرالي عن وجود إحدى عشرة خلية نائمة كانت تعيش سرًّا في الولايات المتحدة خلال صعود بوتين إلى السلطة. كانوا، في لغة التجسس، من (المهاجرين غير الشرعيين)، يعيشون كالأمريكيين العاديين في الضواحي، ويعملون في تربية الأطفال بالقرب من بوسطن، ونيويورك، وواشنطن دون حماية الحصانة الدبلوماسية. وفي عام 2009م ذكَّرت الـ FSB الروسية هؤلاء العملاء برسالة مشفرة التقطها مكتب التحقيقات الفيدرالي تتحدث عن «بحث وتطوير العلاقات في دوائر صنع السياسات وإرسال إنتل إلى سي»[12]. الحرف الاستهلالي سي يشير إلى المركز (Center)، الذي يرسلون إليه التقارير، إضافة إلى مناشدات لسداد تكاليف التعليم والإسكان، وما يحتاجه العملاء لعيش الحلم الأمريكي. أبلغ مكتب التحقيقات الفيدرالي الرئيس أوباما بذلك عشية الزيارة الرسمية الثانية لميدفيديف إلى الولايات المتحدة، التي زار خلالها وادي السليكون لترويج الاستثمار والتجارة الخارجية، لكن لم تحدث أية عمليات اعتقال حتى بعد اجتماعات ميدفيديف في البيت الأبيض والغداء الودي مع أوباما في مطعم الهمبرغر الشعبي في أرلينغتون بولاية فيرجينيا. بمساعدة التغطية الإعلامية المسلية لهذه الشبكة غير الفعالة المحتملة من الجواسيس، التي تتمتع بمِنَح الحياة الأمريكية، استبعد مساعدو أوباما أن يكون التجسس ضارًّا إذا كان الهدف منه جمع معلومات يمكن الوصول إليها بسهولة من مصادر عامة، لكن نطاق الجهد المبذول يظهر شدة انعدام الثقة الروسية بالنيات الأمريكية.

عشرة من العملاء اعترفوا بالذنب في يوليو/تموز، أما الحادي عشر فقد هرب إلى قبرص ورجع على ما يبدو إلى روسيا، وعومل الآخرون بطريقة تشبه دراما الحرب الباردة في

مطار فيينا، إذ بُودِلوا بأربعة من الروس الذين سجنوا في بلادهم بتهمة التجسس لحساب الغرب، وإن أصر أحدهم على الأقل أنه لم يكن جاسوسا قط. عند عودتهم اجتمع بوتين سرًّا معهم، وكرَّم أولئك الذين عانوا من حياة السرية التي تصورها ذات مرة لنفسه عندما كان شابًّا.

أنشدوا معًا الأغاني، ومن بينها الأغنية الوجدانية من فيلم الدرع والسيف، الفيلم الذي دفع بوتين في عام 1968م إلى الانضمام إلى الـ(كي جي بي)، وحتى اليوم لا يزال له تأثيره في عزلته المتزايدة التي يشوبها شيء من جنون العظمة. بوتين لا يزال يعرف كلمات تلك الأغاني، وتعلم عزف الموسيقى على البيانو (وهو ما فعله في مزاد خيري بعد بضعة أشهر)، من أين يبدأ الوطن الأم، تتساءل كلمات الأغنية، وبدا الجواب متجذرًا في خلفية بوتين الخاصة[13]:

مع رفاق طيبين وموثوق بهم
يعيشون في ساحة مجاورة

كشف بوتين اجتماعهم خلال زيارة رسمية له في يوليو/تموز إلى سيفاستوبول، ميناء شبه جزيرة القرم الذي كان مقرًّا لأسطول البحر الأسود. كان يحضر مهرجانًا دوليًّا للدراجات النارية، يضم ليل الذئاب، النسخة الروسية من ملائكة الجحيم، وقد اختلطت مشاعر السائقين الوطنية، بالأرثوذكسية الروسية، والخشوع لبوتين. ركب معهم، وإن كان ذلك على دراجة نارية ذات ثلاث عجلات جهزت له خصوصًا، هذا النوع من فرص التصوير أصبح مرة أخرى الأكثر شيوعًا. خيانة المهاجرين غير الشرعيين أغضبته كثيرًا، وتعهد بأن المصدر- الذي بات معروفًا على حد قوله- سيدفع ثمن المعاناة لذلك، وقال: القاعدة العامة «الخونة دائمًا ينتهون نهايات سيئة، يموتون سواء من الإفراط في شرب الخمر أو من تعاطي المخدرات»، ثم أشار إلى سيرجي تريتياكوف، وهو ضابط كبير في الاستخبارات الذي كان قد فر إلى الولايات المتحدة في عام 2000م، وكان معروفًا لدى مشغليه الأمريكيين بأنه الرفيق جي، ومن بين ما أفصح عنه تفاصيل حول رئيس أمن بوتين نفسه، فيكتور زولوتوف.

وقد توفي تريتياكوف قبل أيام فقط من كسر حلقة التجسس، لكن زوجته ظلت تتكتم على خبر وفاته حتى تمكن مكتب التحقيقات الفيدرالي من استكمال تشريح الجثة، التي لم تُظهر أية مؤامرة. كونه رئيس الأنشطة الاستخباراتية في الأمم المتحدة قبل انشقاقه، قد يكون له دور في الكشف عن المهاجرين غير الشرعيين، لكن زوجته نفت ذلك[14].

قال بوتين عن تريتياكوف: «في الواقع، كانت حياته مثل النفايات».

خلقت هذه التناقضات الأسلوبية بين ميدفيديف وبوتين تكهنات لا نهاية لها حول الخلافات الفعلية بينهما ضمن (الترادفية) (tandem). وبسبب توقع بوتين الولاء، لم يتوفر أي دليل بينهما على ذلك، وفي العلن يُصَوَّر الرجلان ومساعدوهما بأنهم وحدة متكاملة، ولهم رؤية مشتركة لمستقبل روسيا؛ «بحكم التعريف، لا يمكن أن يكون هناك أي خلافات بين (ترادفية) ميدفيديف بوتين»، كما أفاد رئيس مجلس الدوما بوريس غريزلوف في عام 2010م[15].

في بداية الرئاسة توصل الرجلان إلى اتفاق لم يطلع عليه إلا قلة، وهو أن يحترما مسؤوليات مكتبيهما المستقبليين، على الرغم من احتفاظ بوتين لنفسه بدور أكبر في المسائل العسكرية والمخابرات من أي رئيس وزراء سبقه[16]، وفي النصف الأول من رئاسته لم يوجه ميدفيديف أي كلمة نقد مباشر تجاه بوتين أو سياساته، وإن أبدى لهجة أكثر ليبرالية في الخطب التي رأى فيها بعضهم أنها تحمل توبيخًا ضمنيًّا، ومع ذلك ازداد في الخفاء التنافس بين المكتبين والفريقين ومركزي السلطة؛ فطوَّر ميدفيديف معسكر المستشارين في الكرملين الذين امتعضوا- كما امتعض هو- من العقبات التي ظهرت أمام سياسات الرئيس ورؤيته لمجتمع واقتصاد أكثر تقدمًا، وما إن علموا أن سلطة ميدفيديف لا تتمدد إلا بالقدر الذي يسمح به بوتين، حتى أصبحت مشاعر الاستياء والغضب ظاهرة بوضوح أكثر، وقد ذكر أحد أقرب مستشاري ميدفيديف ذات مرة، مع أنه رفض قول ذلك علنًا[17]: «كانت

هناك خلافات، وهذا أمر طبيعي»، في القضايا التي تمثل أهمية كبرى له في الواقع، لم يحتفظ بوتين بحق النقض فقط، وإنما كان يملي التفاصيل أيضًا.

في نظر الجمهور أصبح ميدفيديف رجلًا من الكلمات؛ «روسيا إلى الأمام!»، في حين كان بوتين رجل الفعل؛ فعندما أحرق الخبيث موسكو ومدنًا أخرى بالدخان الخانق صيف عام 2010م، كان بوتين هو الذي أنقذها، كما فعل في بيكاليفو، وصاحَبَت الحرائق موجة حرارة، وصعب السيطرة عليها لأسابيع، وهو ما أسفر عن مقتل عشرات الأشخاص وتدمير قرى بأكملها. كان ميدفيديف آنذاك في يوم عطلة على البحر الأسود، وتباطأ في العودة حتى تفاقمت الكارثة، وبدت الحكومة عاجزة عن السيطرة عليها، وذلك ما أثار انتقادات عنيفة على نحو غير عادي. إحدى المدونات المعروفة بألفاظها النابية ونقدها اللاذع تغلبت عليه، نشرت على الموقع الإلكتروني لصدى موسكو، نقدًا حارقًا اضطر بوتين إلى الرد عليه.

كتب المدون، الذي قدم نفسه باسم ألكسندر من قرية بالقرب من تفير (Tver):

> «أين تذهب أموالنا؟»، وشكا من أن القرية افتقدت المعدات الهزيلة اللازمة لإخماد النيران التي التهمت منازل السكان، ثم مضى معقبًا على أحد مقترحات ميدفيديف التي جاءت بتوقيعه- بإنشاء مركز يشبه مركز وادي السليكون للمبتكرات التكنولوجية في ضاحية سكولكوفو في موسكو-: «لماذا في كل عام ننزلق إلى ما هو أبعد من نظام اجتماعي بدائي؟ ما هذا المركز الابتكاري اللعين الذي تتحدثون عنه في سكولكوفو، ونحن نفتقر إلى سيارات إطفاء؟»[18].

لعل السبب الوحيد الذي نالت به تلك المقالة المملة اهتمامًا لافتًا هو أنها انتقدت مشروعًا يتعلق تعلقًا وثيقًا برئاسة ميدفيديف، لا ببوتين نفسه؛ فمقالة لاذعة من هذا القبيل ضد بوتين شخصيًّا يمكن أن تكون مُهلِكة لدى أي وسيلة إعلامية تناقش ذلك صراحة، ولكن كان لها صدى واسع، وكان بوتين يستشعر التحولات في الرأي العام.

بعد تسعة أيام ظهر بنفسه على شاشة التلفاز يقود طائرة برمائية لإخماد الحرائق، وقد هبطت الطائرة في نهر أوكا لتحميل المياه ثم ألقت بحمولتها على مستنقع مشتعل جنوب

شرقي موسكو، سأل بوتين ملتفتًا إلى الطيَّار: «أكان عملًا جيدًا؟»، أجاب الطيَّار: «ضربة مباشرة!»، هذه الصور، بغض النظر عن الشفافية التي أظهرها المستشارون مع وسائل الإعلام في الكرملين والقنوات التلفازية المطواعة، أثبتت فعاليتها بقوة. كان بوتين المشهور الأساسي بواقعية الكرملين، الزعيم الذي لا يمكن الاستغناء عنه، بل و(الأيقونة الجنسية المختارة المتألقة)، حيث بدت أعماله المثيرة هدفًا لردود نسوية لا تحمل بعدًا عاطفيًّا فحسب، وإنما جنسية أيضًا[19]. في حين أن ميدفيديف لم يتمتع بالمداهنة العفوية أو المفتعلة نفسها، فقد اعترض بوتين ذات مرة على عروض تشير إلى عبادة الشخصية، قائلًا إن تجليات تقديس الزعيم في البلاد كانت قد أشيعت على نحو غير لائق في المذهب الستاليني، واليوم يبدو أنه يتبنى هذا أكثر من أي وقت مضى.

إعلانات الدعاية لا تخدم سياسة بوتين وحسب، إنما لها دور في تعزيز غروره أيضًا، وظهر بأنه يأخذ هذا الغرور على محمل الجد، فبعد أسابيع فقط من عيد ميلاده الثامن والخمسين، ظهر بوتين في الأماكن العامة وقد تراكم الماكياج على وجهه، حتى إن الصحفيين لاحظوا ذلك. وكان في كييف هذه المرة، يجري محادثات لدمج مصنع الشركة الأوكرانية للطيران في واحدة من الشركات المملوكة للدولة التي أعيد بناؤها حديثًا في روسيا؛ شركة الطيران المتحدة، وكانت العلاقات مع أوكرانيا قد تحسنت تحسنًا ملموسًا بعد انتخاب يانوكوفيتش في عام 2010م، ولكن بدا بوتين مضطربًا، حتى إنه تجنب النظر إلى كاميرات التلفاز. تحت الماكياج كانت هناك كدمات واضحة تحت عينيه؛ «هي على الأرجح ناجمة عن إسقاط الإضاءة»، وأصرَّ المتحدث باسمه، ديمتري بيسكوف، أن «رئيس الوزراء متعب»، غير أن الكدمات مع ذلك لا يمكن إنكارها، وقد دفعت إلى تكهنات بأن بوتين بدأ بنظام الجراحة التجميلية[20].

التخمين الذي يواجه إنكارًا دائمًا قد يكون ضُخِّم من غير شك، لكن التغييرات في مظهر بوتين أصبحت واضحة في الصور، ولفتت انتباه المسؤولين الأجانب الذين اجتمعوا به، والذين تحدث أحدهم على الأقل بصورة غير رسمية عن أعمال التجميل، فقد اختفت أقدام

الغراب من على صدغه، وتلاشت التجاعيد العميقة في جبهته، والأكياس الملحوظة تحت عينيه، وكان جلده مشدودًا، وانتفخت وجنتاه قليلًا، وصُفِّف شعره الرقيق بعناية، وبدا وجهه مستديرًا، وعيناه أضيق مما كانتا.

أجريت الجراحة التجميلية في تشيليابينسك، وأذاع ألكسندر باخوف سرًّا آخر حين ادعى أنه يعرف الطبيب الذي نفذ هذه العمليات، التي تضمنت رأب الجفن، وقال باستحسان شديد: «هل تريد أن نرى الرئيس عجوزًا مترهلًا؟»[21].

التوترات داخل (الترادفية) أصبحت أكثر وضوحًا في صيف عام 2010م، عندما اندلعت الاحتجاجات على إنشاء طريق سريع جديد من موسكو إلى بطرسبورغ. لم يكن أحد يشك في الحاجة إلى تحسين الطرق، وكان المشروع بقيمة 8 مليارات دولار، فهو من بين المشاريع العملاقة التي وافق بوتين عليها لتحفيز النمو الاقتصادي، ولكن النقاش احتدم لسنوات على الطريق، واليوم من دون سابق إنذار للجمهور جاء المشروع يحمل صفة الأولوية فجأة في يوليو/تموز، وظهرت الجرافات، وبدأت بإزالة الأشجار من غابات خيمكي، المحمية الواقعة على حافة موسكو، التي يسميها كثيرون (رئتَي) المدينة. وهكذا فقد أشعلت الأشغال على الطريق فتيل الاحتجاجات لدى جيران الغابة، الذين انضموا سريعًا إلى الناشطين البيئيين المحليين والأجانب، فأعلن ميدفيديف في أغسطس/آب- تجنبًا لغضب شعبي يشبه ذلك الذي سببته حرائق الصيف- أنه سيعلق أعمال البناء، في حين درست الحكومة الطرق البديلة له.

أصبح الجدل اختبارًا غير متوقع لسلطة ميدفيديف الرئاسية، وقد أخفق الاختبار؛ إذ انتقد عمدة موسكو، يوري لوجكوف، توقف المشروع في صحيفة الحكومة الرسمية، روسيسكايا غازيتا، انتقادًا عامًّا لم يجرؤ أن يتوجه بمثله لبوتين. كان لوجكوف، يعارض ذات مرة الطريق السريع لأسباب خاصة به، واليوم قد تحول إلى داعم له، وكان السبب واضحًا؛ فهو يعرف أن المشروع كان يحظى بدعم بوتين، الذي منح عقد البناء في عام 2008م، وبعد

سنة تنازل عن وضع الغابة بصفة محمية، وسمح بالشروع في العمل. وسواء عرف ميدفيديف أم كان هذا ليس واضحًا له، فقد تصرف كما لو أن لديه القدرة على التدخل اليوم. لوجكوف، الذي رَأَس موسكو ثمانية عشر عامًا، دعا بتحدٍّ لاستعادة «المعنى الحقيقي للحكومة وسلطتها»[22]، وكثير ممن سمعوا هذا الكلام رأوا فيه دعوة لبوتين إلى العودة إلى الرئاسة، وفي ذلك استفزاز لميدفيديف لا يمكن تجاهله.

استجاب مساعدوه في الكرملين؛ فشن التلفاز الحكومي حملة شرسة على العمدة، كتلك التي شنها بوريس يلتسين قبل أكثر من عقد من الزمن على لوجكوف وبريماكوف بعد أن بدأا يتهيأان كقادة ما بعد تحالف يلتسين.

بعد أسبوع من ذلك، استدعى رئيسُ موظفي ميدفيديف لوجكوف، وطلب منه أن يستقيل «ويترك بهدوء»، وعندما رفض أبلغه الكرملين أن يذهب في عطلة أسبوعًا ليفكر في الأمر[23]. ميدفيديف، الذي تبرَّم سرًّا من لوجكوف، لابتذاله وطول لسانه، وأنه كمن «يخرب عشه بيده»، ظهر عاجزًا عن التصرف دون موافقة بوتين. وإذ لم يجرؤ أي من زعماء المعارضة، مثل بوريس نيمتسوف، على الإشارة إلى سلطته، فإن ميدفيديف كان يسعى إلى إثبات سلطته. لكن عندما عاد لوجكوف إلى موسكو، وكتب رسالة إلى ميدفيديف يسخر فيها من طموحاته الديموقراطية، ويطالب بإعادة الانتخابات لرؤساء البلديات والمحافظين (التي ألغاها بوتين)، حصل ميدفيديف أخيرًا على موافقة لفصله. وبعد أسبوعين، أجبر بوتين ميدفيديف على تعيين رئيس موظفي بوتين، سيرجي سوبيانين، رئيس بلدية، وهو محافظ سابق من سيبيريا وليس لديه خبرة أو معرفة بالعاصمة إلا قليلًا.

قد يكون بدا أن ميدفيديف انتصر، من خلال عزيمته على خلع لوجكوف من السلطة، إنما المواجهة توضح أيضًا حدود سلطته بصفته رئيسًا للبلاد، ثم إن البناء والأشغال في الطريق السريع استئنفت في وقت لاحق، كما هو مخطط لها.

المقاول الرئيس، والعرض الوحيد، كانت تملكه سلسلة متداخلة وملتوية من الشركات المسجلة في قبرص وجزر فيرجن البريطانية، وتدعى إحداها كروازيت للاستثمارات، نصفها كان مملوكًا لطرف آخر يدعى أولبون للاستثمار، وكان مالكها الوحيد أركادي روتنبرغ. وحين ضُغط على ميدفيديف لبيان السبب الذي دفع الحكومة لاستئناف العمل، قال متمتمًا: إن هناك «مصالح خاصة» في الموضوع[24].

قيادة ميدفيديف أصابت منتقدي بوتين بخيبة أمل، بل إن القيود المفروضة على سلطته تركته هو نفسه محبطًا، وفي نهاية عام 2010م تفجرت مشاعر الاستياء والغضب لديه لأول مرة عندما وُضع مصير ميخائيل خودوركوفسكي مرة أخرى في الميزان. فمع قرب نهاية مدة سجنه الأولى، أطلقت السلطات تحقيقًا جديدًا ضده، وضد شريكه بلاتون ليبيديف، بهدف إبقائه في السجن. بدأت محاكمته الثانية في عام 2009م، هذه المرة بتهمة اختلاس الأرباح التي تزيد على قيمة النفط الذي استخرجته يوكوس على مدى ست سنوات[25]، واستمرت المحاكمة تسعة عشر شهرًا.

أمام استسلامهم لحكم الإدانة الصادر بحقه سعى محامو خودوركوفسكي لتسليط الضوء على الدوافع السياسية وراء القضية، ودعوا بوتين نفسه ليكون شاهدًا، وكذلك إيجور سيتشين، ووزير المالية ألكسي كودرين، وعشرين مسؤولًا آخرين، ولكن القاضي رفض، وسمح لبعض المسؤولين البارزين بالشهادة، على أمل- على ما يبدو- إظهار بعض الالتزام بالإجراءات القانونية الواجب اتخاذها، وكان من بينهم واحد من أقدم زملاء بوتين، جيرمان جريف، الذي بدا مهزوزًا لدى استجوابه من قبل خودوركوفسكي نفسه من خلال الغرفة الزجاجية حيث يجلس المتهمون. وجاءت اللحظة الحاسمة عندما اعترف جريف بالنقطة التي كانت محور دفاع خودوركوفسكي: من المستحيل أن يسرق ما قيمته سنة من إنتاج النفط في البلاد بأكمله دونما وجود شخص ما في الحكومة يلاحظ ذلك في حينه.

كانت المحاكم في روسيا قد أصبحت مسيسة في ذلك الحين، ومن ثم لم يكن لدى خودوركوفسكي أمل كبير، فكان دفاعه مجرد محاولة لنزع الشرعية عن العملية القضائية، وقد نجح في ذلك؛ فقد كانت النيابة العامة أكثر ارتباكًا وتعقيدًا مما كانت عليه في أول محاكمة له.

ما يثير السخرية تعهدات ميدفيديف بإنهاء (العدمية القانونية) التي مزقتها وقائع أخطاء إجرائية، وصراعات أو تناقضات الاتهامات، التي تفتقر إلى أي مظهر من مظاهر العدالة، وقد أدينت بشدة خارج روسيا بوصفها مؤشرًا على استبدادية الدولة التي أصبحت روسيا عليها.

عشية الحكم تدخل بوتين بقوة معبرًا عن رأيه: «إن حكمي هو أن يجلس اللص في السجن»، صرح بهذا في حديثه السنوي الذي ظهر يوم 16 ديسمبر/كانون الأول، مشيرًا إلى السطر الذي ورد في مسلسل تلفازي شهير عرض عام 1979م بعنوان: (**مكان الاجتماع لا يمكن أن يتغير**). وتحدث عن إدانة خودوركوفسكي السابقة كما لو أنه ثبتت بالفعل إدانته بتهم جديدة، وقارن بينه وبين المصرفي الأمريكي برنارد مادوف، الذي حكم عليه قبل وقت قريب بالسجن 150 عامًا لإدارته أحد أكبر مخططات بونزي في التاريخ.

بدت استجابة بوتين عاطفية بعمق، وبكامل الغضب والسخط الشخصي، بل ذهب إلى أبعد من ذلك وأكثر من التهم نفسها، إذ أشار إلى أن خودوركوفسكي كان قد أمر رئيس أمنه بتنفيذ جريمة قتل رئيس بلدية نفتيوجانسك، حيث تقع حقول النفط الرئيسية ليوكوس. «امرأة واحدة في موسكو رفضت تسليم ممتلكاتها الصغيرة، وقتلوها أيضًا، وبعد ذلك قتلوا القاتل الذي استؤجر لتنفيذ عمليات القتل هذه، وكل ما وجدوه كان قطعًا من دماغه تناثرت في جميع أنحاء مرآبه».

عند هذه النقطة كان على ميدفيديف أن يعترض؛ ولأول مرة ينتقد بوتين علانية، قائلًا: لا أحد؛ لا الرئيس ولا رئيس الوزراء، له الحق في إصدار الحكم قبل تلقيه من المحكمة،

ولكن نصائحه لم يكن لها أي تأثير، فقرار الحكم بالإدانة- في الواقع- كان قد اتخِذَ من قبل المحكمة، بثمان مئة وثمان وسبعين (878) صفحة كُتبت للقاضي كي يقرأها، هذا ما كشفه مساعده في وقت لاحق، واصفًا الاجتماعات المتكررة والضغط المستمر الذي مارسه كبار المسؤولين عليه.

لم تكن المحاكمة أكثر من فضح لخواء تعهدات ميدفيديف، وهو ما يشير إلى نشوء خرق في تعهدات الرجلين، الذي قد يتفاقم ويجعل (الترادفية) بينهما أكثر سوءًا، ومن ثم يضع حدًا لآمال كثيرين. حكم القاضي على خودوركوفسكي بالسجن ثلاثة عشر عامًا، مع أنه خُفِّضت المدة قليلًا في وقت لاحق، وهذا يعني أنه مع احتساب مدة توقيفه فسيبقى في السجن حتى عام 2016م، إلى ما بعد الانتخابات البرلمانية والرئاسية القادمة. فرد خودوركوفسكي بسلسلة من النداءات الشعبية والقانونية، لكنها جاءت عبثًا، فسخر من ميدفيديف لأنه مسلوب السلطة، وأشفق على بوتين من نزعاته الانتقامية. وفي رسالة مفتوحة في **نيزافيسيمايا غازيتا**، كتب أن بوتين «كان عاجزًا عن النأي بنفسه» عن مجذاف سفينة عملاقة يصعب السيطرة عليها وقد بناها بنفسه، السفينة التي تبحر فوق مصائر الناس غير مبالية بذلك، السفينة التي رأى كثير من المواطنين ترفرف فوقها رايات القراصنة السوداء[26].